دور الكيانات عبر الوطنية في حماية البيئة
(الاتحاد الأوروبي نموذجاً)

صلاب سيد علي(باحث دكتوراه)
جامعة سطيف2
حليمة فوغالي(باحثة دكتوراه)
جامعة باتنة1
sallebsidali@yahoo.fr
foughalihalima@gmail.com

ملخص:

لم تعد مسألة حماية البيئة قضية داخلية فحسب، بل أصبحت دولية وعالمية، تتطلب من جميع الدول والكيانات والمنظمات الدولية تكثيف جهودها في إطار وضع سياسات عامة وعالمية لإيجاد حلول للمشاكل والتهديدات البيئية التي تهدد حياة الأجيال الحالية وتقضي على مستقبل الأجيال القادمة. ويكتسي إشراك الكيانات عبر الوطنية كالاتحاد الأوروبي باعتباره الكيان الوحيد الناجح نسبيا على مستوى العالم الذي يمثل مجموعة من الدول، أهمية بالغة في قيادة عملية حماية البيئة والحفاظ على استدامتها، فقضية حماية البيئة هي مسؤولية جماعية في المقام الأول ولا يمكن أن تضطلع بها الإدارات الحكومية لوحدها.

ومن خلال هذه الدراسة سيتم التركيز على الدور القيادي الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي بمختلف أجهزته في حماية البيئة والحوكمة البيئية العالمية، نظرا لآليات عمله المرنة التي ساهمت في تطوير السياسات البيئية وتقويتها للإسهام في التنمية البيئية، سواء في دول الاتحاد أو في العالم، وبالتالي فالدول الأوروبية لا تستطيع تجاوز هذا الكيان المهم.

الكلمات المفتاحية: الكيانات عبر الوطنية؛ الاتحاد الأوروبي؛ حماية البيئة؛ الحوكمة البيئية العالمية.

ISSN. 2352-975X

Abstract:

Environmental protection is no longer only an internal issue but an international and global one, requiring all States, entities and international organizations to intensify their efforts in the formulation of public and global policies to find solutions to environmental problems and threats ,which it destroy the lives of present generations and the future generations. The involvement of transnational entities such as the European Union as the only relatively successful entity in the world, is crucial in leading the process of protecting and sustaining the environment, because environmental protection is primarily a collective responsibility and can not be undertaken by government departments alone.

This study will focus on the role of the European Union in environmental protection and global environmental governance through these flexibility mechanisms for developing environmental policies to contribute to development of the environment, both in the countries of the Union or in the world, therefore European countries can not overcome this important entity.

Key words: Transnational Entities ; European Union; Environmental Protection, Global Environmental Governance.

مقـدمة:

على إثر تزايد حدة المشـــكلات البيئية وتداعياتها الخطيرة على النظم والعناصـــر الطبيعية وعلى الإنسـان خصـوصـا عبر نطاق واسـع من دول العالم، ألح المجتمع الدولي على ضـرورة إشـراك الأطراف والجهات الفاعلة أصـحاب الشـأن من الدول والكيانات الناشـطة في مجال حماية البيئة لمجابهة التحديات البيئية التي شـكلت هاجسـا ملحاً، خاصـة بعدما بات واضـحا بأن تصـدي الدول لهذه التحديات والتهديدات بصـفة منفردة أصـــــبح غير كاف، نظرا لمحدودية إمكانيات وقدرات الدولة الواحدة مهما كانت قوتها على الصـــعيد العالمي من جهة، وعالمية المشـــاكل البيئية من جهة ثانية، لذا بدأ التحرك نحو إيجاد اسـتراتيجية جديدة لمواجهة مختلف المشـاكل البيئية، تتلخص هذه

ISSN. 2352-975X

الاستراتيجية في حشد جميع الفواعل والكيانات الناشطة في مجال حماية البيئة سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

ومع نهاية القرن العشرين، وفي ظل تفعيل الاستراتيجية السابقة تسارعت الجهود لحماية البيئة وأضحت السياسة الدولية تضم إلى جانب الدول العديد من الفواعل الأخرى كالكيانات عبر الوطنية المؤثرة في مختلف السياسات الوطنية والدولية، خصوصا تلك المتعلقة بالمجال البيئي، وقد تكون هذه الأطراف -الكيانات عبر الوطنية- إما منظمات تطوعية أو مؤسسات أو شركات متعددة الجنسيات وغيرها، والتي تجاوزت الإطار الوطني، حيث ظهرت هذه الكيانات التي لم تنشأ من قبل الدولة بفضل تقنيات المعلومات التي لا تعرف لها حدوداً[1]، وتشمل هذه الكيانات بصفة عامة كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي.

ويعد الاتحاد الأوروبي[2] أحد الكيانات عبر الوطنية الذي تبوأ مكانة مرموقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال حماية البيئة وتطوير قواعد القانون الدولي البيئي التي تعتبر تكملة لسياساته من طرفه ومن طرف أعضائه، إذ يدرج الاتحاد موضوع حماية البيئة في جدول أعماله وأولوياته ويحاول من خلال الدور الذي يقوم به في هذا المجال أن يقدم أكثر في السياسات البيئية في الدول الأعضاء داخل الاتحاد، ولقد بدأت جهوده في هذا المجال من خلال الدعوة إلى عقد المؤتمرات والمشاركة في العديد من الاتفاقيات الدولية، التي تسعى إلى الوقاية من المخاطر تهدد سلامة البيئة والحياة البشرية وتهدف إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الحماية البيئية.

على مبنى مما سبق، تتحدد إشكالية البحث كالتالي: "كيف ساهم الاتحاد الأوروبي في حماية البيئة وتطوير قواعد القانون الدولي البيئي فيما فوضت له من صلاحيات؟ وهل يقبل الاتحاد فكرة الحوكمة البيئية العالمية ويدرجها ضمن سياساته وأولوياته أم يتحفظ عليها؟ ".

في ضوء الإشكالية السابق ذكرها، عمدنا إلى تقسيم هذه الدراسة إلى مطلبين أساسيين، على النحو التالي:

ISSN. 2352-975X

المطلب الأول: مبادئ وسياسات الاتحاد الأوروبي البيئية

تمثل السياسة البيئية في الاتحاد الأوروبي جزءاً هاما من السياسة العامة والضرورية لمستقبل أفضل، إذ أن مهمة السياسة البيئية للاتحاد لا تنحصر في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة فحسب، وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، وفي هذا الشأن، ينتهج الاتحاد الأوروبي مجموعة من المبادئ الأساسية التي تعتبر المنطلق نحو تجسيد أهدافه وسياساته البيئية المختلفة.

الفرع الأول: مبادئ الاتحاد الأوروبي في مجال حماية البيئة

من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي في مجال حماية البيئة نذكر:

1-القانون المنفذ في الاتحاد الأوروبي باسم "الملوث يدفع"، وهذا يعني أن الشركات التي تخرج الملوثات الغازية والمجارية والثابتة إلى البيئة يجب عليها أن تدفع الرسوم إلى الصندوق الوطني لحماية البيئة[3]، من أجل علاج وضعية البيئة الملوثة.

2-المبدأ المنفذ في الاتحاد الأوروبي المتضمن ما يسمى ب: "التواصل المتحد"، والذي مفاده أن يكون القرار بالترخيص في استخدام الآلات المتنوعة والأجهزة الضارة بالبيئة يعتمد على استخدام أحسن التقنيات الموجودة أو ما يعرف بالتكنولوجيا الأكثر نقاء.

3-مبدأ العمل الوقائي المعتمد على شعار "الوقاية خير من العلاج"، إذ يقوم هذا المبدأ على منع الأضرار البيئية بدلاً من علاجها قبل حدوثها.

4-الترغيب مقابل الترهيب، إذ يهدف مبدأ الترغيب إلى تشجيع المنشآت والأفراد لتطوير وابتكار حلول لتحسين الأداء البيئي المطلوب[4]، على عكس مبدأ الترهيب القائم على القوانين الملزمة، ومن أمثلة هذا المبدأ وضع وحدات تسعيرية للملوثات، وكذا تأسيس نظام التصاريح للمنشآت التي تسمح لهذه الأخيرة بإطلاق نسبة أو حصة معينة من إجمالي الانبعاثات لملوث معين بمنطقة أو إقليم، وبهذه الطريقة يتم خلق سوق لبيع وشراء هذه التصاريح، فضلا عن الأنظمة البيئية المعترف بها مثل: الإيزو-[5] EMAS ونظام العلامة المميزة للمنتجات « ECO-LABEL ».

ISSN. 2352-975X

الفرع الثاني: السياسة البيئية في اهتمامات الاتحاد الأوروبي

نشأت سياسة الاتحاد الأوروبي البيئية انطلاقا من قمة "باريس"[6] لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية الأوروبية في أكتوبر 1972، التي تعتبر نقطة بداية لسياسة الاتحاد الأوروبي البيئية[7]، وقد تم اعتماد إعلان بشأن البيئة وسياسة المستهلك في هذه القمة، إذ طلب الاتحاد من المفوضية الأوروبية وضع برنامج عمل لحماية البيئة، والذي اعتمد سنة 1973، ويمثل هذا البرنامج سياسة الاتحاد الأوروبي البيئية الأولى[8].

ولقد كان السبب الرئيسي لإدخال السياسة البيئية المشتركة في الاتحاد الأوروبي، هو القلق من أن المعايير البيئية المتنوعة يمكن أن تؤدي إلى الحواجز التجارية والتشوهات والمشاكل في السوق المشتركة[9]، ومعايير وطنية لمنتجات معينة، أما السبب الآخر في اعتماد السياسة البيئية هو الإدراك بأن التلوث البيئي لا يتوقف عند الحدود الوطنية[10]، غير أنه في ذلك الوقت لم يكن هناك ذكر للسياسة البيئية في معاهدات وبرامج عمل الاتحاد الأوروبي، وبالتالي كان تفسير نص المعاهدة بشكل حيوي، مما يمكن اعتبار السياسة البيئية كهدف أساسي من المجتمع.

أما في عام 1997، فقد ألزم الاتحاد الأوروبي نفسه بوضع استراتيجية للتنمية المستدامة بحلول عام 2002، إذ نشرت المفوضية الأوروبية بلاغا بشأن استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة سنة 2001 وتمت مناقشتها في المجلس الأوروبي، وبالرغم من ذلك فقد عانى الاتحاد الأوروبي من ضعف هذه الاستراتيجية التي تحول دون الحكم على تنفيذها[11].

ولقد تم الانتهاء من إضفاء الطابع الرسمي القانوني لالتزام الاتحاد الأوروبي باستراتيجية التنمية المستدامة كهدف من أهداف السياسات بموجب معاهدة " لشبونة" لسنة 2007[12]، إذ نجد أن مصطلح "التنمية المستدامة" مذكورا عدة مرات في هذه المعاهدة كهدف أساسي للاتحاد الأوروبي، والآن أصبح الاتحاد الأوروبي ملزما قانونيا بالعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة داخليا وخارجيا على حد سواء، نظرا لعلاقاته الواسعة مع دول العالم.

ISSN. 2352-975X

وفقاً لما سبق، يتبين أن سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال التنمية المستدامة تطورت نتيجة للتفاعل بين السياقين السياسي والداخلي، فضلاً عن استجابة الاتحاد الأوروبي للعديد من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية[13].

الفرع الثالث: آليات الاتحاد في صياغة السياسات البيئية

تشارك جميع الأجهزة والأطراف الفاعلة في الاتحاد الأوروبي في صنع السياسات البيئية، الهادفة إلى حل المشاكل التي تواجهها البيئة على جميع المستويات وذلك وفق آليات متعددة وفي مختلف الجوانب، للوصول إلى مجموعة من الحلول تطرح في سياق التفاعل بين مختلف الأجهزة والهياكل والمؤسسات الرئيسية التي يضمها الاتحاد.

أولا: الجانب الإداري

تتشكل سياسة الاتحاد الأوروبي البيئية من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك جميع مؤسسات الاتحاد الرئيسية، فضلا عن جماعات الضغط والدول الأعضاء، ولقد تقاسم هذه السلطة مع البرلمان الأوروبي في إطار الإجراءات التشريعية العادية[14]، وهناك المجلس الأوروبي للبيئة الذي لعب دورا هاما في سياسة الاتحاد خاصة في مجال تغير المناخ[15]، وكان للمفوضية الأوروبية التي تم إنشائها سنة 1950 الحق الحصري في اقتراح السياسات البيئية والمسؤولية عن ضمان تنفيذ القواعد البيئية، وتم إنشاء المديرية العامة للبيئة باعتبارها وحدة مخصصة لقضايا البيئة[16]، أما البرلمان الأوروبي يعتبر حليفا للمصالح البيئية داخل الاتحاد من خلال تبني التعديلات الخضراء[17]، كما انصب اهتمام الاتحاد الأوروبي بعدد كبير من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك جماعة الضغط البيئية والمؤسسات الأوروبية خاصة المفوضية الأوروبية.

ومن أهم الأجهزة الإدارية كذلك في الاتحاد الأوروبي الناشطة في مجال البيئة نجد:

1-الوكالة الأوروبية للبيئة.

2-محكمة العدل الأوروبية، التي تتعامل مع الأمور المتعلقة بتفسير القانون الأوروبي وتصدر حكمها في الأمور غير المطابقة.

ISSN. 2352-975X

3-المكتب الأوروبي للبيئة EEB الذي يهدف إلى حماية وتحسين البيئة والقيادة الخضراء في أوروبا.

4-بنك الاستثمار الأوروبي EIB له دور في حماية البيئة وتحسين مستوى المعيشة ودعم سياسة تغير المناخ بالاتحاد الأوروبي، إذ يضع البنك الأولوية البيئية في كل المشاريع التي يقيمها خاصة في مجال الشراكة الأورو- متوسطية (MPCs)[18].

ومن أهم الأجهزة واللجان التي أنشأتها دول الاتحاد الأوروبي وخولتها سلطات واختصاصات واسعة نجد اللجنة الفرعية الخاصة بتلوث الهواء، اللجنة الخاصة بتلوث المياه، لجنة التخطيط الشامل للأقاليم، اللجنة الخاصة بالآثار والمواقع الطبيعية المميزة، اللجنة الخاصة بالتنسيق حول المشاكل البيئة، اللجنة الخاصة بالبيئة والصحة، إضافةً إلى الأحزاب الخضراء التي تعتبر ذات شهرة كبيرة في الساحة الدولية.

ثانيا: الجانب التنظيمي

ترتكز سياسة الاتحاد الأوروبي البيئية على أحكام ومبادئ منصوص عليها في معاهدة الاتحاد الأوروبي، أساسا في المواد 2 و95 و174 من المعاهدة، والتي لا يمكن تغييرها من قبل التشريعات اللاحقة أو الثانوية والتي تشمل ما يلي:

1- اللوائح: تعتبر اللوائح ملزمة وقابلة للتطبيق مباشرة في جميع الدول الأعضاء، وتكون على الفور قابلة للتنفيذ على مستوى الدول الأعضاء أمام المحاكم الوطنية، واعتمدت اللوائح عادة لتوفير تشريعات بشأن القضايا التي تحتاج إلى أحكام موحدة في جميع أنحاء المجتمع مثل المواد المؤثرة على طبقة الأوزون.

2- التوجيهات: وهي توجيهات للدول الأعضاء، وتفرض عليهم التزاما لتحقيق نتيجة محددة في غضون فترة معينة من الزمن، ولحسن تطبيق هذه التوجيهات البيئية يعتمد الاتحاد الأوروبي في ذلك على آلية التنفيذ الفعلي للأحكام والتدابير.

3- القرارات: وهي تشريعات ملزمة لمن توجه له، أي أنها ذات طبيعة خاصة، وقد توجه إلى دولة أو مؤسسة أو شركة بشأن مسألة محددة له ولا تلزم باقي الدول أو الهيئات، ومن الأمثلة الحديثة والهامة للقرارات البيئية قرارات البرلمان الأوروبي وبرنامج

ISSN. 2352-975X

العمل البيئي السادس، الذي يلزم فيه المفوضية الأوروبية بتقديم مختلف الاستراتيجيات البيئية.[19]

ثالثا: الجانب الدبلوماسي

يقوم الاتحاد الأوروبي بإطلاق المبادرات الرامية إلى تشجيع إدراج البيئة بين مواضيع السياسة الخارجية للاتحاد، عبر شبكة غير رسمية تعرف باسم "شبكة الدبلوماسية الخضراء"، مشكلة من دبلوماسيين يهتمون بمسائل البيئة، وقد ركزت الشبكة عملها على مسائل مثل تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر والطاقات المتجددة، وهي تقوم بتنظيم مبادرات اتجاه البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل تعزيز موقف الاتحاد الأوروبي في المفاوضات الجارية في العديد من المؤتمرات الدولية، وقد أصبحت الشبكة اليوم تمثل نموذجا للدبلوماسية الأوروبية.

وتشترك وزارة الشؤون الخارجية الأوروبية مع وزارة البيئة في تحديد موقف الاتحاد التفاوضي في المؤتمرات حول قضايا البيئة، كما تتولى التنسيق في الاجتماعات التحضيرية على المستوى متعدد الأطراف وأيضا في الاتصالات الثنائية مع دول أخرى، وتتابع العلاقات مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية[20].

المطلب الثاني: دور الاتحاد الأوروبي في حماية البيئة من خلال مقترب الحوكمة البيئية

أخذت قضية البيئة حيزا هاما في سياسات الاتحاد الأوروبي، والتي جعلت الاتحاد يتفاعل مع القضايا البيئية العالمية بالتفكير والتحليل وحتى اقتراح سياسات تنموية تتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة، فضلا عن الشراكة مع مختلف الفواعل الدولية المهتمة بالشأن البيئة في إطار ما يسمى بالحوكمة البيئية العالمية.

الفرع الأول: إعداد برامج للمساهمة في الحوكمة البيئية العالمية

يعمل كيان الاتحاد الأوروبي في بيئة متزايدة التعقيد وسريعة التغير، الأمر الذي حتم عليه وضع خطط وتسطير برامج والقيام بأنشطة من أجل حماية البيئة، هذا التحرك السريع والمنظم بدقة مكن من إثراء المنظومة القانونية للاتحاد في المجال البيئي، وهذا ما سيتم تناوله في فرع أول.

ISSN. 2352-975X

أولا: البرنامج البيئي الخامس لسنة 1992

لقد أدى التلوث البيئي في أوروبا بسبب حركاتها الصناعية التي سعت إلى الوصول لمزيد من الإنتاج وما يلحق بذلك من فهم استهلاكي جامح يضر بالبيئة والموارد الطبيعية، إلى التوصل لهذا البرنامج البيئي عام 1992، والذي جاء تحت عنوان "من أجل تنمية مستدامة ومنسجمة مع البيئة" 1992-2000"، إذ أحدث تطورا مهما في مسيرة حماية البيئة في القارة الأوروبية، من خلال سعيه إلى تغيير السلوك الإنتاجي والاستهلاكي في الاتجاه الذي يجعل الحياة ممكنة لمدة طويلة على كوكبنا حسب البرنامج. وقد تمثلت الخطوط العريضة للبرنامج البيئي الخامس للاتحاد الأوروبي الذي بقي نافذ المفعول حتى عام 2000 في:

1-الحفاظ على الموارد القديمة والمستعملة.

2-معالجة النفايات بطريقة آمنة.

3-التوسع في الاعتماد على مصادر الطاقة التي لا تضر بالبيئة[21].

وفي هذا الصدد، أصدرت المفوضية الأوروبية عام 1996 تقريرا أشارت فيه إلى كيفية تطبيق البرنامج البيئي الأوروبي الصادر سنة 1992، وذلك في القطاعات الخمسة الأساسية والتي تشمل كل من قطاع: المواصلات، الصناعة، الطاقة، الاقتصاد الزراعي، السياحة، إلى جانب ذلك فقد أصدرت المفوضية الأوروبية في فبراير 1996 ورقة استراتيجية عن التجارة والبيئة، تؤكد من خلالها على إمكانية تحقيق العلاقة التكاملية غير المتناقضة بين حرية التجارة والتدابير البيئية[22].

ثانيا: البرنامج البيئي السادس لسنة 2010

يعد هذا البرنامج الأساس البيئي في الاتحاد الأوروبي الذي يغطي المدة بين 2002-2012، وقد جاء بعنوان "بيئة 2010 مستقبلنا خيارنا"، إذ أكدت فيه المفوضية الأوروبية على حماية كوكب الأرض، من خلال زيادة الكفاءات واستخدام أفضل للموارد الطبيعية وعدم إمكانية قطع الارتباط بين النمو الاقتصادي والضرر البيئي، وأشارت إلى أن الاتحاد يمكن أن يكون أكثر ازدهارا واخضرارا باستخدام الموارد الطبيعية بكفاءة وحكمة أكثر[23].

ISSN. 2352-975X

ويحدد هذا البرنامج البيئي للاتحاد الأوروبي الأهداف لعشر سنوات المقبلة وما ورائها، ويركز بشكل أساسي على كل من: [24]

1-التنمية المستدامة، وذلك بإيجاد طرق لتحسين نوعية الحياة من دون التسبب في أضرار للبيئة وأجيال المستقبل أو للشعوب الغنية أو العالم النامي على حد سواء.

2-تشجيع رجال الأعمال على أبعد من ذلك على أساس طوعي من خلال التشريعات، بزيادة الاهتمام لاتخاذ التدابير البيئية وتحسين الكفاءة والإنتاج.

3-التوسع في السوق بالنسبة للسلع الخضراء صديقة البيئة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الابتكار وزيادة فرص العمل.

4-تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بحوالي 8%، إذ اقترحت المفوضية الأوروبية في هذا الصدد إعادة النظر في سياسات النقل لتجنب وقوع الارتفاع الحاد في درجات الحرارة، وأكدت على بذل جهد أكبر في مجال حماية التربة والغابات، كما أشارت إلى تحقيق استقرار تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي بنسبة 8% بالمقارنة مع مستويات عام 1990، على النحو المتفق عليه في "كيوتو"، إضافة إلى اقتراحات أخرى جاءت بها المفوضية الأوروبية، كدعم مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وتعيين أهداف لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة في الاتحاد الأوروبي[25].

ورغم هذه الجهود فلا يبدو خفيا أن السياسات البيئية الأوروبية تعاني من التعثر من ناحية التطبيق، في الوقت الذي تتحدث فيه المؤشرات عن تضخم متزايد ومثير للقلق في الأعباء الضارة بالبيئة خلال السنوات القليلة المقبلة، إذ وفي ظل هذه التداعيات يسهل اكتشاف الهامش الكبير الذي يفصل بين الشعار والتطبيق علي صعيد حماية البيئة في أوروبا، فمن السهل أن يتم سن التشريعات وبلورة البرامج بيد أن إنفاذها على أرض الواقع لا يبدو سهلا على كل حال.

ISSN. 2352-975X

ثالثا: مقترح لبرنامج العمل البيئي الجديد للاتحاد الأوروبي لعام 2020 (الطاقة؛ وتغير المناخ)

اقترحت المفوضية الأوروبية برنامج العمل البيئي الجديد للاتحاد الأوروبي تحت عنوان: "العيش بشكل جيد في حدود كوكبنا"، وأشارت إلى أنه سيتم توجيه السياسة البيئية حتى عام 2020، وأن الهدف المطلوب هو أن يقود الاتحاد الأوروبي العالم في تسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون[26].

وفي عام 2006، وافقت الحكومات الأوروبية على وضع هدف بتحقيق خفض بقدر 20% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بالنسبة لمستويات 1990 بحلول عام 2020، لترتفع إلى 30% في حالة وجود اتفاقية دولية، ويقع في قلب الاستراتيجية لتحقيق الهدف الالتزام بتحقيق زيادة بنسبة 20% في كفاءة الطاقة[27].

ويعتبر مخطط "الاتجار برخص إطلاق الانبعاثات" التابع للاتحاد الأوروبي أكبر برنامج في العالم، للالتزام بحد أعلى للانبعاثات، لكن لم تتم موائمته من تحقيق خفض بمقدار 20 إلى 30 من الانبعاثات، وتظل التطلعات لقيام الاتحاد الأوروبي بتحقيق التزاماته في الخفض بموجب بروتوكول "كيوتو" غير مؤكدة، فالدول الأعضاء لا تزال في العشر الأول من طريقها لتحقيق هدف خفض بنسبة 8%، ومن شأن التطبيق الحازم لتشريعات كفاءة الطاقة الحالية أن يحقق تقدما كبيرا نحو سد هذه الفجوة[28].

أما في مجال الطاقة، دعا الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء أسواق للطاقة المتجددة مستقرة يمكن التنبؤ بها، عن طريق التدخلات التنظيمية، باعتبارها إحدى الوسائل التي يتسنى من خلالها خلق الحوافز وحل المشكلات البيئية، ويبرز قانون مصادر الطاقة المتجددة في ألمانيا لسنة 2000 كمثال على ذلك[29]، إضافة إلى تجربة "شركة EDF" الفرنسية في إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية[30]، للتخفيف من انبعاثاتها الكربونية (شركات الكهرباء تعتبر من أكبر الشركات تلويثا للبيئة).

ISSN. 2352-975X

وبالتالي فمعظم دول الاتحاد الأوروبي وضعت البعد البيئي ضمن أولويات سياستها الطاقوية، على عكس دول كبرى ملوثة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، هذه الأخيرة الذي وضعته في المرتبة الثانية وراء أمنها الطاقوي.

الفرع الثاني: إثراء المنظومة الدولية لحماية البيئة (الاتفاقيات والمؤتمرات)

لم تقتصر جهود الاتحاد الأوروبي في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة على إعداد البرامج البيئية فحسب، بل امتدت إلى عقد المؤتمرات الدولية والإقليمية وتنظيمها، وإعداد الاتفاقيات الدولية وتقديمها للدول للتوقيع عليها، فضلا عن المشاركة في وضع التوصيات والاقتراحات، وهذا ما سوف نتطرق إليه تباعا.

أولا: موقف الاتحاد الأوروبي من الاتفاقيات الدولية البيئية

ساهم الاتحاد الأوروبي في إبرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالمجالات البيئية المختلفة والالتزام بأحكامها، والتي نذكر منها:

1- في مجال الهواء والمناخ نجد ما يلي:

-بروتوكول"كيوتو" بشأن تغير المناخ لسنة 1997، وقد دعا فيه الاتحاد الأوروبي إلى بروتوكول ملزم قانونيا، يتضمن إجراءات وسياسات عامة لكافة الدول مع وضع أهداف واضحة ومتجانسة زمنيا(2020-2010-2000)، كما دعا فيه الاتحاد إلى تثبيت غاز ثاني أكسيد الكربون كحد أعلى 550 جزء من المليون وأقل، وأن تتكفل الدول الصناعية منفردة أو مجتمعة بتخفيض مجموع انبعاثات الغازات الدفيئة في الفترة ما بين 2008-2012 بنسبة 52% من انبعاثات سنة 1990، وأشار الاتحاد الأوروبي فيه إلى ضرورة حماية اقتصاديات الدول النامية المتعرضة للآثار الضارة[31].

-شارك الاتحاد الأوروبي في اتفاقية "استكهولم" للملوثات العضوية الثابتة سنة 2001[32]، إذ وقع الاتحاد على بروتوكول "آرهوس" بشأن الملوثات العضوية الثابتة بعيدة المدى وتلوث الهواء العابر للحدود.

-اتفاقية "جنيف" بعيدة المدى حول تلوث الهواء العابر للحدود.

-وفي مجال الاحتباس الحراري، حذرت الوكالة الأوروبية للبيئة في تقرير لها من التغير السريع الناتج عن الاحتباس الحراري، كما أشارت إلى أن ارتفاع الحرارة

ISSN. 2352-975X

سيقضي على ثلاثة أرباع الثلوج المتراكمة على قمم جبال الألب بحلول عام 2020، الأمر الذي ينتج عنه فيضانات مدمرة في أوروبا، واعتبرت هذا تحذيرا يجب التنبه إليه.

أما في مجال الهواء (إعلان المبادئ الصادر في إطار مجلس أوروبا 1978 بشأن مكافحة التلوث الهوائي)، أقرت الوكالة الأوروبية للبيئة أن تلوث الهواء يقصر متوسط الأعمار بنحو عامين في مناطق من الاتحاد الأوروبي، وهو ما يدعم حجة المطالبين بتشديد القيود على انبعاثات الغازات في دول الاتحاد، وأن التشريعات قد نجحت في خفض كمية بعض السموم التي تقذفها المداخن في أنحاء أوروبا[33].

2- في مجال السياسة المائية: يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال التوجيه الإطاري للمياه إلى تحقيق نوعية جيدة لمياه الأنهار والبحيرات والأرض والساحل بحلول عام 2015[34]، وفي هذا المجال فقد شارك الاتحاد الأوروبي في كل من:

-اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط لعام 1976.

-اتفاقية هلسنكي بشأن حماية بحر البلطيق 1974.

-الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام 1974.

-اتفاقية حماية نهر الراين لعام 1999.

-اتفاقية هلسنكي للمجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية لعام 1992.

3- في مجال الطبيعة والتنوع البيولوجي: نجد مشاركة الاتحاد الأوروبي في كل من: -اتفاقية ريو دي جانيرو لعام 1992 .

-كذلك يستند الاتحاد الأوروبي في حماية الطبيعة والتنوع البيولوجي على تشريعات 1979 "توجيه الطيور البرية"، وموائل التوجيه 1992[35]، ومن الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي في مجال التنوع البيولوجي ما يلي:

-الإشراف على شبكة من المناطق المحمية المعروفة باسم "ناتورا 2000"، إذ أن حماية الحيوانات، النباتات، الفطريات، الكائنات الحية الدقيقة غير مقررة في قانون الاتحاد الأوروبي، وإنما تنفذ من خلال توجيهات "ناتورا 2000"[36].

ISSN. 2352-975X

-حماية التنوع البيولوجي من خلال دمج حماية الطبيعة في سياسات الاتحاد الأخرى مثل الزراعة، مصائد الأسماك، التنمية الإقليمية والنقل، إنشاء منبر العلوم والسياسات الحكومية الدولية المعنية بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

-اتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة (اتفاقية بون) لعام 1979، واتفاقية بروكسل 1970 بشأن صيد وحماية الطيور.

-اتفاقية حماية جبال الألب لعام 1991، واتفاقية الحفاظ على الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي عام 1980.

4- في مجال التربة: من خلال المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994 في البلدان الأشد تضررا من الجفاف.

5- في مجال النفايات: نجد أن تشريعات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال تهدف إلى الحد من النفايات وترويج الاستخدام، من خلال إعادة تدويرها، وتشمل النفايات المنزلية ومخلفات البناء ونفايات المركبات الكهربائية والإلكترونية ونفايات التعبئة والتغليف.

6- اتفاقيات أخرى: نجد كذلك مشاركة الاتحاد الأوروبي في كل من:

-اتفاقية روتردام « Rotterdam » بشأن التجارة الدولية في المواد الكيميائية الخطرة لعام 1998.

-اتفاقية باريس لعام 1960 بشأن التجارب الذرية.

ثانيا: التعاون مع سائر البلدان غير الأعضاء في الاتحاد

ويبرز ذلك من خلال:

1-التكامل البيئي في العلاقات الخارجية.

2-البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بما في ذلك الطاقة.

3-دمج التنمية المستدامة في سياسات التعاون الجماعية.

4-توسيع التعاون مع دول العالم الثالث.

وفي مجال العلاقات الثنائية نجد التعاون البيئي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، أما في مجال العلاقات الإقليمية نجد الاستراتيجية البيئية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

ISSN. 2352-975X

(اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث لعام 1978)، وكذا استراتيجية التعاون بين أوروبا وآسيا، وكذا استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الدانوب واستراتيجية بحر البلطيق.

ثالثا: عقد المؤتمرات

من بين المؤتمرات التي عقدها الاتحاد الأوروبي بشأن حماية البيئة نجد:

1-المؤتمر للمحافظة على الطبيعة.

2-المؤتمر الأوروبي للسلطات المحلية والأهلية.

3-المؤتمر الوزاري بشأن البيئة.

الفرع الثالث: علاقة الاتحاد الأوروبي بالفواعل الدولية الناشطة في مجال حماية البيئة

يتألف البنيان المؤسسي للحوكمة البيئية الدولية من شبكة متضافرة تضم هياكل العمليات متعددة الأطراف والاتفاقيات والآليات التشاورية التي تعالج الأمور البيئية، وضمن هذه الهياكل يعمل الاتحاد الأوروبي مع سائر الفواعل الدولية الأخرى، ومن خلال هذا الفرع سنتطرق إلى الحالات التي يعمل فيها الاتحاد كشريك مع باقي الفواعل الأخرى والحالة التي يشتغل فيها كوكيل.

أولا: الاتحاد الأوروبي كشريك مع الفواعل الدولية:

الاتحاد الأوروبي ممثل في المفاوضات البيئية الدولية، والتطورات الحاصلة على الصعيد الدولي لها تأثير كبير على الاتحاد وسياساته، فهو طرف في جميع الاتفاقيات البيئية الرئيسية متعددة الأطراف والمفاوضات البيئية الدولية[37]، إما بصفة مراقب في الأمم المتحدة أو كطرف في المعاهدة الأم في المؤتمرات والاجتماعات متعدد الأطراف، كما يحافظ الاتحاد الأوروبي على الشراكات مع جميع الجهات الفاعلة الأساسية في العالم[38]، متضمنًا الجهات الجديدة ككل مع وجهات نظره واهتماماته العالمية. هذا ويعقد الاتحاد الأوروبي قمم منتظمة مع الولايات المتحدة واليابان وكندا وروسيا والصين، وتتطرق علاقاته مع هذه الدول وغيرها إلى العديد من المجالات، بما في ذلك التعليم والبيئة والأمن والدفاع والجريمة وحقوق الإنسان. ومن مظاهر العلاقة بين

ISSN. 2352-975X

الاتحاد الأوروبي ومختلف الفواعل الدولية المهتمة بالشـــأن البيئي والناشـــطة في هذا المجال نذكر:

1-الاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية (WHO):

عقد الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضـاء عام 2001 ورشـة العمل الأولى التي رسمت التشـريع الأوروبي للأمن الصـحي، وعمل المركز الأوروبي لمكافحة الأمراض والوقاية منها مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصـــــحة العالمية في أوروبا، وذلك بدعم من البلدان الأعضاء في الاتحاد والمفوضية الأوروبية، في حين عمل المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية مع البلدان الأخرى في الإقليم الأوروبي لمنظمة الصحة العالمية[39].

ولقد انضـــم الاتحاد الأوروبي إلى اتفاقية منظمة الصـــحة العالمية الإطارية بشـــأن مكافحة التبغ في ديسـمبر 2012، بهدف تحسـين تشـغيل السـوق الداخلية، متوقعاً أن يستفيد المواطنون في جميع الدول الأعضاء من وضع الصحة العمومية المحسن[40].

2-الاتحاد الأوروبي ومنظمة التغذية والزراعة (FAO):

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أعضـاء منظمة ال FAO، وبالتالي فهو يشـارك في جميع الاتفاقيات المبرمة في إطار هذه المنظمة.

3-الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP)):

أقر الاتحاد البرلماني الدولي من خلال قراره الصادر في 12 ماي 2006 بنيروبي، بأن الاتحاد الأوروبي يدعو إلى تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى منظمة بيئية مكتملة تابعة للأمم المتحدة، وكذا الشـــــــراكة مع برنامج الأمم المتحدة في مجال التنوع البيولوجي، من خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 2012.

4-الاتحاد الأوروبي ومنظمة اليونسكوUNESCO)):

في هذا المجال نجد اتفاقية باريس لسـنة 1972 المبرمة في إطار منظمة اليونسـكو بشـأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، والتي وضـعت قائمة من التراث أضـحت تحتوي على أكثر من 890 موقعا ثقافيا [41] .

ISSN. 2352-975X

5-الاتحاد الأوروبي ولجنة التنمية المستدامة CDD)):

في الجلسة السادسة للجنة التنمية المستدامة المعقودة في 31 جانفي، أدلى الاتحاد الأوروبي ببيانات ممثلو إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي، إذ تكلموا عن نتائج المؤتمر الدولي للمياه العذبة المعقود في "بون" من 3 إلى7 ديسمبر2001، وألقى الضوء على توصيات المؤتمر الموجهة إلى مؤتمر القمة، كما شارك الاتحاد الأوروبي بصفة مراقب في العملية التحضيرية في مؤتمر القمة.

6-الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP)):

المشاركة في تمويل المشاريع التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خاصة في بلدان العالم الثالث.

7-الاتحاد الأوروبي ومنظمة السلام الأخضر(Greenpeace):

اعترف الاتحاد الأوروبي لمنظمة السلام الأخضر بالشخصية القانونية، كما قام بتمويل مشاريعها خاصة تلك التي تتعلق بالوقود الأحفوري بأوروبا ومحاولة استبدالها بالطاقات النظيفة. وفي خصم الاطلاع على العلاقات التي أقامها الاتحاد الأوروبي مع باقي الفواعل الدولية الأخرى في مجال حماية البيئة، يتبين بأن معظمها يغلب عليه الطابع التشاركي، أي أن البرنامج كان شريك في الحوكمة البيئية العالمية وبتميز.

ثانيا: نموذج الأصيل والوكيل في الاتحاد الأوروبي

إن العلاقة بين الأصيل والوكيل ينبغي أن تقوم على العقد، وبخصوص حالة الاتحاد الأوروبي هناك نوعين من العقود التي يمكن أن تكون متباينة: المعاهدات التي تنظم الالتزامات والصلاحيات للمؤسسات فوق وطنية الأوروبية، والقانونية الثانوية التي تنظم سياسات الاتحاد الأوروبي في مجالات محددة، في حين يتم التفاوض على المعاهدات والاتفاق عليها من قبل الدول الأعضاء[42].

كما يلعب الاتحاد الأوروبي دور الوكيل، الذي أعطيت له بعض الصلاحيات لتحقيق بعض المهام باسم الدول الأعضاء والجماعة بدور رئيسي جماعي، ويمكن أن يكون هناك أسباب مختلفة لنقل الصلاحيات إلى الاتحاد (وكيل في حدود الصلاحيات والمهام الموكلة له من صرف الدول الأعضاء في الاتحاد).

ISSN. 2352-975X

أما بخصوص العلاقة بين الوكيل والأصيل يمكن تفسيرها من خلال عمليتين، الأولى في المفوضية الأوروبية التي تلعب دور وكيل يتصرف باسم الدول الأعضاء، والثانية في المفوضية الأوروبية التي تلعب دور الأصيل الذي يؤثر بشكل كبير عملية إنشاء التزامات على الدول الأعضاء والإشراف على تنفيذها، وبالتالي فالاتحاد الأوروبي له الصفة المزدوجة.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة يتبين أن للاتحاد الأوروبي دوراً هاماً فيما فوضت له من صلاحيات في مجال حماية البيئة وإدارة الشؤون البيئية العالمية، من خلال إنجازاته المختلفة في هذا المجال، والتي تمثلت أهمها في:

-إسهام الاتحاد الأوروبي في التعريف بالقضايا والمشكلات البيئية المعاصرة.

-دوره كبير في إقناع صناع السياسات البيئية العالمية والمجتمع المدني بأن المشكلات البيئية قابلة للحل.

-تقديم الحلول والبدائل المناسبة ومراقبة تنفيذها.

-انتهاج الاتحاد في إطار تطوير قواعد القانون البيئي منهجين، أولهما المنهج العلاجي الذي يعد أرقى المناهج عن طريق إعداد البرامج الرامية لتقديم البدائل لعلاج المشاكل البيئية، والثاني المنهج الوقائي من خلال الوقوف على المشكلات البيئية وعرضها ثم المبادرة بالعملية لتخفيض الضرر، والذي يعتبر من صميم وظائفه الحيوية في هذا المجال.

-المساهمة في حماية البيئة وتطوير قواعد القانون الدولي البيئي بصفته شريك مع الفواعل الدولية الناشطة في مجال حماية البيئة، وكذا بصفته أصيل وحتى وكيل، من خلال المبادرة إلى تنظيم المؤتمرات البيئية والمشاركة فيها وإثراء هذه الأخيرة باتفاقيات يمكن لها أن تشكل منطلقا لقواعد قانونية تعنى بحماية البيئة.

وعلى الرغم من هذه الإسهامات المتعددة للاتحاد الأوروبي كفاعل في مجال حماية البيئة ومحاولته في الوصول إلى حوكمة بيئية متميزة، إلا أنه لا يمكن للاتحاد مجابهة التحديات البيئية لوحده لأن المشاكل البيئية عابرة للحدود، لذا يجب تضافر الجهود

ISSN. 2352-975X

الدولية وتكاملها لتحقيق أقصى حد ممكن من حماية البيئة في إطار حوكمة بيئية (إطار شبكي)، بين مختلف الفواعل الرائدة في مجال حماية البيئة والحاجة إلى رقابة دولية مبنية على تنظيم قانوني دولي وانسجام السياسات البيئية وعدم تعارضها.

فمحورية الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في ترسيخ المبادئ البيئية في المجتمع الدولي من جهة، وممارسة الضغط على الدول المهددة للبيئة من جهة أخرى، جعله يظهر كفاعل خاص في العلاقات الدولية إلى جانب الفواعل الأخرى، وبالرغم من ذلك مازال على الاتحاد بذل المزيد من الجهود لمواصلة وتعزيز قدراته ومساهمته الفاعلة ككيان عبر وطني في مجال النهوض بحماية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، لذا وفي إطار تفعيل دور الاتحاد ومختلف الفواعل في المجال البيئي يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

1-كفالة المزيد من التنسيق والاتساق بين الاتحاد الأوروبي والفواعل الدولية الأخرى، وذلك من عن طريق عقد اجتماعات دورية مشتركة لتنسيق الجهود المتخذة لحماية البيئة وتفعيلها، وكذا عقد المؤتمرات واللقاءات للتشاور حول مختلف المخاطر البيئية التي تهدد مستقبل عالمنا المشترك.

2-تعزيز المشاركة الفاعلة للاتحاد في مجال وضع أطر قانونية عادلة ومستقرة يمكن التنبؤ بها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والحفاظ على البيئة.

3-إنشاء هياكل مؤسسية حديثة قادرة على بناء الشبكات وتحسين عملية صنع القرار، وفي هذا الشأن ينبغي إنشاء شبكة مؤسسية دولية بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبمشاركة الاتحاد الأوروبي والفواعل الدولية ذات الصلة، لقيادة الخطة العالمية لوضع السياسات وسن القوانين المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والنهوض بها في إطار حوكمة بيئية عالمية فعالة.

الهوامش:

(1)- James Rosenau, turbulence in world politics and theory of change and university press, 1990, p36.

(2)- الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 27 دولة، تأسس بناءً على اتفاقية معروفة باسم معاهدة "ماسترخت" الموقعة عام 1992، إذ أن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن

ISSN. 2352-975X

الماضي، ومن أهم مبادئه هي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة لها من قبل كل دولة على حدا، لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي لأنه ينفرد بنظام سياسي متميز عن غيره من الأنظمة العالمية، كما أن الاتحاد الأوروبي لا يشكل دولة فيدرالية أو كونفدرالية ولا يملك الشخصية القانونية، على خلاف المجموعات الأوروبية الثلاث التي يتشكل منها، الأمر الذي يؤدي إلى اعتباره منظمة سياسية من نوع غير مألوف. أنظر:

- محمد المجذوب، التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 484-485.

(3)- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة دار الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 3

(4)- نجم الغزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات الإيزو 14000، دار المسيرة، عمان، 2007، ص126.

(5)- ظهرت هذه المواصفة في الاتحاد الأوروبي لإدراك مدى أهمية الإدارة البيئية كجزء لا يتجزأ من هيكل الإدارة السليمة، إذ تمت المصادقة عليها من قبل القانون الأوروبي سنة 1995.

(6)- Christian Hey, EU environmental policies: a short history of the policy strategies, pp 18-25.

(7)- Knill C, and Liefferink ,D.(2012) the Establishment of EU Environmental Policy In: Jordan, A.J. and C. Adelle (ed.) (2012) Environmental Policy in the European Union: Contexts, Actors and Policy Dynamics (3e). Earthscan: London and Sterling, VA.

(8)- Hildebrand, P.M. (1993) The European Community's environmental policy, 1957 to '1992', in D. Judge (ed) A Green Dimension for the European Community, Frank Cass, London, pp13-44.

(9)- Johnson, S.P. and Corcelle, G. (1989) the Environmental Policy of the European Communities, Graham & Trotman, London.

(10)- Knill, C. and Liefferink, D. (2012) The Establishment of EU Environmental Policy, op.cit

(11)- Lewis, J. (2010) 'The Council of European Union', in M. Cini and N. Pérez-Solórzano Borragán (eds) European Union Politics, 3rd edition, Oxford University Press, Oxford, pp141-61.

(12)- معاهدة لشبونة تم توقيعها سنة 2007 ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2009، وهي المعاهدة المؤسساتية التي عدلت أساس الإتحاد الأوروبي الدستوري . ولقد أدخلت بموجبها تعديلات عديدة على النصوص التي ترعى عمل الاتحاد وتتيح له التحرك بفعالية وبسهولة أكثر وتعزز دور البرلمان الأوروبي،

ISSN. 2352-975X

المؤسسة الأوروبية الوحيدة المشتركة المنتخبة من مواطني كل بلد، في ميادين الرقابة والتشريع، وكذا أفسحت المجال أمام المواطن الأوروبي للمشاركة في عمل الاتحاد ضمن آلية محددة. أنظر:

- قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه "التحديات والرهانات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010-2011، ص 48.

(13)- Rüdiger K. and Wurzel, W. (2012) Member States and the Council. In: Jordan, A.J. and C. Adelle (ed.) (2012) Environmental Policy in the European Union: Contexts, Actors and Policy Dynamics (3e). Earthscan: London and Sterling, VA.

(14)- Lewis, J. (2010) 'The Council of European Union', in M. Cini and N. Pérez-Solórzano Borragán (eds) European Union Politics, 3rd edition, Oxford University Press, Oxford, pp141-61.

(15)- Rhinard, M. and Kaeding, M. (2006) The international bargaining power of the European Union in "mixed" competence negotiations: the case of the 2000 Cartagena Protocol on Biosafety. Journal of Common Market Studies, vol. 48, no. 4, pp 923–943.

(16)- Schön-Quinlivan (2012) The European Commission, In: Jordan, A.J. and Adelle, C. (eds) Environmental Policy in the European Union: Contexts, Actors and Policy Dynamics (3e). Earthscan: London and Sterling, VA.

(17)- Meyer, J.-H. (2011): Green Activism. The European Parliament's Environmental Committee promoting a European Environmental Policy in the 1970s. In: Journal of European Integration History vol. 17, no. 1, S. 73-85, ISSN 0947-9511, S. 73-85, available from:
http: //www.eu-historians.eu/uploads/Dateien/jeih-33-2011_1.pdf

(18)- http: //www.eib-org/index.asp

(19)- Stefan Scheuer, EU Environmental Policy Handbook, A Critical Analysis of EU Environmental Legislation, p 334.

(20)- أنظر: موقع الشبكة الدبلوماسية الخضراء للاتحاد الأوروبي على الرابط التالي:
http: //www.esteri.it/mae/ar/politica_estera/temi_globali/ambiente

(21)- طلال العازمي، مساعي أوروبا لحماية البيئة تصطدم بعقبات، مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، العدد45، الكويت، 2002، ص 22.

(22)- طلال العازمي، مساعي أوروبا لحماية البيئة تصطدم بعقبات، المرجع السابق، ص 23.

(23)- المرجع نفسه، ص 22.

(24)- Environment Action Programme to 2020 European Commission, sur le site:
http: //ec.europa.eu/environment/action-programme
تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/04/18.

(25)- EC, Guidance on the Implementation of the EU nature legislation in estuaries and coastal zones, January 2011, pp 9-10.

ISSN. 2352-975X

(26)- تقرير المفوض الأوروبي لشؤون البيئة (جانيز بوتو تشنيك)، مستقبل سياسة الإتحاد الأوروبي البيئية، بروكسل، 4 ديسمبر 2012.

(27)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007-2008، محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم، ص 113.

(28)- Report of EU Energy Summit: A New Start For Europe?, Brussels, 9 March 2007, pp. 04-07.

(29)- دخل قانون مصادر الطاقة المتجددة**(EEG)** حيز التطبيق في 1 أفريل2000 ، وهو ينظم استخدام ودعم الطاقة الكهربائية المولدة من مصادر الطاقة المتجددة حصرا ، ويقوم القانون على ضمان حد أدنى من الأسعار يتوجب على الشركة التي تقوم بنقل وتسويق الكهرباء دفعه لمنتج الطاقة الكهربائية، ويتم تقسيم التكاليف على القطاع المنزلي والشركات وتتضمن مصادر الطاقة المتجددة: قوة المياه، وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة جوف الأرض والكتلة الحيوية. ويهدف القانون إلى التصدي للتغيرات المناخية والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، فضلا عن رفع نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة حتى عام 2010 إلى12.5 % كحد أدنى وإلى 20% في العام 2020، أنظر:

- غيورك ميك، الأبطال الخضر، مجلة ألمانيا، العدد03، دار سوسيتيس للنشر، فرانكفورت، 2007، ص25-26.

(30)- شركة EDF من أكبر الشركات الأوروبية في إنتاج الكهرباء التابعة للحكومة الفرنسية، تأسست في 8 أفريل 1946، وبعد سنة 2004 تم فتح رأسمالها للخواص. أنظر:

- EDF: Document de reference information sur l'emmeteur, 2011, pp. 50-21. sur le site: www.edf.fr

(31)- عبد القادر بلخضر، استراتيجية وإمكانية التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص93.

(32)- اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة هي معاهدة بيئية دولية وقعت في عام 2001 ودخلت حيز التنفيذ اعتبارا من ماي 2004، وتهدف للقضاء أو الحد من إنتاج واستخدام الملوثات العضوية الثابتة، النص الأصلي للاتفاقية متوفر على الموقع التالي:

http: //www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/text.jsp?file_id=194840 (.2017/05/10).

(33)- انتصار البصمان، علاقة تلوث "الهواء الأوروبي" بطول العمر، مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، الكويت، العدد 154، أكتوبر 2012، ص 39.

(34)- Dimas, Stavros (23 March 2007) , "Celebrating the Environmental Union". BBC News. Retrieved 15 August 2007.

(35)- Jan- Henrik Meyer 2010, Saving Migrants: a Transnational Network supporting Supranational Bird Protection Policy in the 1970's, In Transnational Networks in

ISSN. 2352-975X

Regional Integration, Informal Governance in Europe 1945-83, edited by W. Kaiser, M. Gehler and B. Leucht. Basingstoke, Palgrave, pp 176-198.
(36)- "Council Directive 92/43/EEC of 21 May 1992 on the conservation of natural habitats and of wild fauna and flora", Retrieved 20 September 2011.
(37)- Jordan, A. (1999), 'The implementation of EU environmental policy: a problem without a political solution?' Environmental and Planning C, vol. 17, no. 1, pp 69-90.
(38)- Ibid, p 71.
(39)- European centre for disease preuention and control (internet), European pandemic preparedness-a selected 21st century time-line, Stockholm: ECDC: 2012, Available from: http: //www.ecdc.europa./en/healthtopics (accessed 16-march-2012).
(40)- http: // www.who.int
(41)- www.unesco.org/cultur
(42)- Andrzej Ancygier, 'Inverted' Principal-Agent as a New Tool to Explain the Implementation of the European Renewable Energy Policy, Paper for "Exchanging Ideas on Europe", UACES Conference, Cambridge University, September 5-7, 2011.

ISSN. 2352-975X